

تقرير الاستيطان الأسبوعي الصادر عن المكتب الوطني للدفاع عن الأرض ومقاومة الاستيطان التابع لمنظمة التحرير الفلسطينية، يقول فيه إن وزير الدفاع الإسرائيلي نفتالي بينت يقود على رأس المؤسسة العسكرية الإسرائيلية التوسع الاستيطاني، بتوافق مع رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو وبرعاية أميركية* نابلس، ٢٠٢٠/١/١١

تواصل الإدارة الأميركية استخفافها بالقانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية وتكرر على لسان وزير خارجيتها مايك بومبيو في خطاب مسجل، في مؤتمر "منتدى كهيلت" حول الاستيطان، الذي عقد في القدس الغربية الأسبوع الفائت مواقفها الشاذة بأن المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية لا تنتهك القانون الدولي، في حين يؤكد السفير الأميركي في إسرائيل ديفيد فريدمان أن الضفة الغربية ستكون محور صفقة ترامب المقرر نشرها خلال الأشهر القليلة المقبلة ملمحا أن الإدارة الأميركية بصدد التحضير لإعلانات أخرى تتعلق بالضفة الغربية المحتلة. نتنياهو أشاد بدوره بتأكيد وزير الخارجية الأميركي مايك بومبيو بأن المستوطنات في الضفة ليست مخالفة للقانون الدولي وإن إعلان بومبيو حول وضع المستوطنات يثبت حقيقة أننا لسنا غرباء في أرضنا حسب زعمه وتعهد بعدم إخلاء أي مستوطنة إسرائيلية في إطار أية تسوية مستقبلية مع الفلسطينيين وذلك في ظل تقديرات إسرائيلية بأن الولايات المتحدة الأميركية قد تنشر خطتها لحل الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي المعروفة باسم "صفقة القرن"، قبل الانتخابات الإسرائيلية المقررة مطلع شهر مارس المقبل. وتطرف نتنياهو كعادته حين تحدث بلغة ديماغوجية بأنه لن يسمح باقتلاع أية مستوطنات في أي خطة سياسية ففكرة التطهير العرقي هذه في الضفة الغربية، قلب أرضنا لن تحدث حسب زعمه.

وفي السياق نفسه عرض السفير فريدمان خلال مؤتمر صحفي مع رئيس وزراء الاحتلال بنيامين نتنياهو مفهوماً لم يسبق أن تحدث به أي سفير أمريكي آخر حيث أكد إن المرحلة التالية بالنسبة للإدارة الأميركية، بعد الاعتراف بالقدس عاصمة لدولة الاحتلال، وبسيادتها على مرتفعات الجولان السورية، هي الضفة الغربية، واعتبر أن إسرائيل استعادت في حرب العام ١٩٦٧ الضفة الغربية من الأردن الذي احتل الضفة لمدة ١٩ عاماً فقط. في ذلك المؤتمر تحدث السفير بلغة أقرب إلى لغة بعض الحاخامات المتطرفين من أتباع كاهانا فاستخدام مصطلح "يهودا والسامرة" بدل الضفة الغربية باعتبارها قلب التوراة بالنسبة لإسرائيل، ففيها الخليل حيث دفن إبراهيم سارة؛ وشيلو، حيث قام الهيكل طوال ٣٦٩ سنة؛ وبيت إيل، المكان الذي حلم فيه يعقوب؛ وقصر اليهود، المكان الذي أدخل منه يشوع الإسرائيليون إلى أرض الميعاد.

* المصدر: منظمة التحرير الفلسطينية، المكتب الوطني للدفاع عن الأرض - نابلس
/وزير-الجيش-يقود-بالتوافق-مع-نتنياهو-وب/11/01/2020/ps.nbprps/https://

ما لم يوضحه فريدمان بصراحة ووضوح كشف عنه نفتالي بينيت وزير جيش الاحتلال في منتدى "كوهيلت" حين أعلن رسمياً أن الأرض المصنفة "ج" تخص إسرائيل واعداً بالعمل على تطبيق السيادة الإسرائيلية على جميع أجزاء المنطقة "ج" ومؤكداً في ذات الوقت مواصلة حربه المفتوحة على الوجود الفلسطيني في تلك المناطق التي تشكل ٦١ بالمئة من مساحة الضفة الغربية وتأييده في الوقت نفسه إن هدف إسرائيل، خلال عقد أن يسكن في الضفة الغربية مليون مواطن إسرائيلي، وكان بينت في وقت سابق من الأسبوع الفائت قد تعهد، بالعمل على تنفيذ عمليات هدم واسعة النطاق في المناطق المصنفة (ج) في جولة بمناطق وادي الأردن قال فيها أن هناك عمليات بناء فلسطينية غير قانونية وعلى نطاق واسع بمناطق (ج) في الضفة الغربية ومناطق "يشوع" والوادي وأن "من واجبنا هدم تلك المباني، ومنع محاولات الاستيلاء على أرضنا".

نفتالي بينت، الذي يقود على رأس المؤسسة العسكرية قطار الاستيطان والضم الزاحف بتوافق تام مع بنيامين نتنياهو أعلن الى جانب هذا كله عن إنشاء هيئة لمناقشة ترسيخ المستوطنات في المنطقة C يتولى رئاستها مستوطن كان قد شغل منصب مساعد بينيت لشؤون الاستيطان كوبي اليراز. أما الهدف من هذه الهيئة، التي اجتمعت عدة مرات في الأسابيع الأخيرة، دفع مجموعة من القضايا التي يمكن تنفيذها قريباً في عدد من المناطق في سياق ضم تلك المناطق لإسرائيل. وتم تعيين قائمة الموضوعات للمناقشة من قبل رئيس مكتب الوزير، إيتاي هرشكوفيتش، بالتشاور مع قادة المستوطنات. ومن بين القضايا التي تناولتها اجتماعات الهيئة الأخيرة منح تصاريح تسمح للمستوطنين شراء أراضي في الضفة الغربية في المناطق المصنفة (ج) بصورة مباشرة وليس من خلال شركات او موافقة الادارة المدنية، بما يعني تطبيق القوانين المدنية على هذه المناطق وربط البؤر الاستيطانية بشبكة المياه والكهرباء وتسويات قانونية لنحو ٣٠ بؤرة استيطانية تعرف كمزارع وكان قد صدر بحقها أوامر هدم، ومنع إخلاء مستوطنين استولوا على أراض فلسطينية خاصة ولم تقدم ضدّهم شكاوى بهذا الشأن، في ظل دعم كامل من المستوى السياسي الذي يفعل كل شيء لدعم البناء الإسرائيلي في هذه المناطق، حسب زعمه

على صعيد آخر اقرت سلطات الاحتلال الإسرائيلي مخطط بناء ١٩٣٦ وحدة استيطانية في الضفة الغربية، جزء منها على أرض فلسطينية بملكية خاصة. وصادق مجلس التخطيط الأعلى في الإدارة المدنية التابعة للاحتلال إيداع خطط بناء ١١٥٠ وحدة سكنية استيطانية وهي المرحلة الأولى في إجراءات التخطيط والترخيص، فيما صادق على بناء ٧٨٦ وحدة استيطانية بشكل نهائي. وتشمل خطط البناء ٢٨٥ وحدة استيطانية في بؤرة "حريشا" المقامة على أراضي المزرعة الغربية "و١٨٠ وحدة في بؤرة؟متسبيه داني" وشرعنتها والمقامة على أراضي قرية مخماس، و١٤٧ وحدة في مستوطنة "متسبيه يريحو"، و١٠٧ وحدات في مستوطنة "ألون موريه"، ومئة وحدة في مستوطنة "نافيه تسوف"، و٤٠ وحدة في مستوطنة "بغدوأل". كما أصدرت المحكمة العليا في دولة الاحتلال قراراً يسمح بالموافقة على مخطط يوسع مستوطنة عوفرا التي تعتبر "غير قانونية" حتى ضمن

القانون الاحتلالي. ويعتبر هذا المخطط الأكبر من نوعه في مجال هذا النوع من المستوطنات، التي بنيت على أراضٍ تتبع لبلدي سلواد وعين يبرود ويسمح القرار بنهب مزيد من الأراضي الفلسطينية الخاصة.

وفي ضواحي مدينة القدس قررت بلدية الاحتلال مصادرة عشرات الدونمات من أراضي جبل المكبر حيث علق موظفون إسرائيليون تابعون للبلدية منشورات على أعمدة الكهرباء وعلى سيقان الأشجار المزروعة بكثافة في تلك المنطقة المقرر مصادرتها، في حيّ الشقيرات في جبل المكبر، تحت ما يسمّى "مصلحة الجمهور". ويعطي الملصق المؤرخ في ٢٢ كانون الأول/ ديسمبر، الماضي مالكي الأراضي مدة ستين يوماً لمراجعة بلدية الاحتلال "للاتفاق على الثمن وتغيير الملكية"، فيما تعود ملكية تلك الأراضي لعدة عائلات مقدسية.

فيما فرضت سلطات الاحتلال الاسرائيلي الإغلاق على ٣٥ ألف دونم في الأغوار الشمالية، وقررت حظر استغلالها زراعياً، وهي تشمل مناطق أم لقياء والسويدية ومنطقة خلة حمد والمزوقح. ومنعت قوات الاحتلال دخول المزارعين إليها بعد أن قاموا برش البذار تمهيداً للزراعة الشتوية وهذه سابقة في قضية إغلاق المناطق عسكرياً من قبل الاحتلال. كما أن هناك ٣٠٠ دونم تمت حراستها ورش البذار فيها ومنع أصحابها من دخولها. ويتم حسب إفادات المزارعين قضم الاغوار يوميا عبر قرارات عسكرية متتالية فهناك أكثر من مليون دونم في الاغوار مسيطر عليها من قبل الاحتلال بنسبة ٨٠٪. وتقوم سلطات الاحتلال بضم الاغوار فعليا بوجود تسعة معسكرات و٢٦ مستوطنة لا تبقي للمواطنين من الاغوار سوى ٢٠٪ وهذا هو ضم فعلي للأغوار خلافا لما يتبجح به قادة الاحتلال بأنهم سوف يقومون بالضم في فبركة اعلامية لأن الضم قائم بالفعل على ارض الواقع.

وفي محافظتي الخليل والقدس تجري عمليات هدم وتجريف واسعة للأراضي . ففي منطقة خلة العيدة شرق الخليل، وعمليات التجريف هذه تستهدف ما يزيد عن مئة دونم من أراضي المواطنين المحاذية لمستوطنة "كريات أربع" بهدف توسيعها ، كما يتم توزيع اخطارات هدم منازل مأهولة بالسكان في قرية التوانه شرق يطا وذلك في سياق عمليات هدم المساكن المتصاعدة . وكانت احصائية صادرة عن مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية التابع للأمم المتحدة "أوتشا"، قد اشارت بانه طراً ارتفاع بمعدل ٤٥٪ في هدم المباني الفلسطينية ومصادرتها في المناطق المصنفة (ج)، فيما اشارت مصادر عبرية بان في حزيران 2019 دخل إلى حيز التنفيذ الأمر العسكري رقم ١٧٩٧، الذي يسمح لمراقبي الإدارة المدنية بهدم أو مصادرة مبنى بُني بلا ترخيص في غضون ٩٦ ساعة من البلاغ الاولي عن ذلك، ودون قدرة الاستئناف على القرار عملياً في هذه الفرصة الزمنية.

وفي مناطق شفا الغور يحاول المستوطنون إقامة تجمع استيطاني رعوي على طريق المعرجات الواصل بين اريحا ورام الله وهو عبارة عن بركسات وحظائر أغنام وخيم قرب التجمعات البدوية الفلسطينية ويمنعونها من زراعة الأراضي في تلك المعرجات بعد ان يسيطروا عليها. وهذا الشكل من الاستيطان يختلف عن غيره ويطلق عليه شبيبة التلال، وهو تنظيم اراهابي للمستوطنين،

الاستيطان الرعوي الذي يقوم على منع العائلات البدوية في المنطقة من الرعي والزراعة من خلال اعتداءات ليلية وسرقة وطعن الأغنام وقتلها بهدف تهجير هذه التجمعات البدوية من المنطقة تمهيدا لضمها الى مناطق الاغوار التي يهدد نتنها هو واركان حكومته بضمها الى اسرائيل في حال فاز في الانتخابات القادمة للكنيست.

والى الشمال من مدينة نابلس منعت قوات الاحتلال عشرات المزارعين من اهالي قرية برقة من الوصول الى اراضيهم في منطقة (جبل القبيبات) حيث كانت تقوم مستوطنة "حومش" قبل تفكيكها عام ٢٠٠٥ في إطار خطة ارئيل شارون للانفصال عن الفلسطينيين من طرف واحد، متذرة بتواجد عدد من المستوطنين في المنطقة وضرورة توفير الحماية لهم. وكان اهالي القرية قد احتفلوا قبل سنوات بانتزاعهم قرارا من المحكمة العليا الاسرائيلية باستعادة نحو ١٢٠٠ دونم من أراضيهم الزراعية التي صادرها الاحتلال منهم عام ١٩٧٨ لاقامة مستوطنة "حومش" آنذاك،

والى جانب مخططات الاستيطان الزاحف ومشاريع الضم تواصل حكومة اسرائيل سياسة هدم منازل ومنشآت الفلسطينيين، حيث ذكر تقرير لمركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة "بتسليم" إن عدد المنازل الفلسطينية التي هدمت في الضفة الغربية بما فيها القدس خلال العام 2019 بلغ ٥٢١ مبنى من بينها ٢٦٥ مبنى في القدس الشرقية بدواعي البناء غير المرخص، ما أدى إلى تشريد ٣٢٨ فلسطينياً بينهم ١٨٢ قاصراً. وأن ٤٢ من هذه المنازل هدمها أصحابها بأيديهم؛ لكي يتجنبوا دفع تكاليف الهدم التي تبلغ عشرات آلاف الشواكل في حال إرسال البلدية آلياتها لتنفيذ الهدم

وقد انتقد الاتحاد الأوروبي مصادقة إسرائيل على إنشاء نحو ألفي وحدة استيطانية جديدة بالضفة الغربية، ودعاها إلى الامتنال الكامل للقانون الدولي، وإنهاء جميع الأنشطة الاستيطانية في الأراضي المحتلة. وقد صدر بيان عن مكتب الممثل الأعلى للأمن والسياسة الخارجية جوزف بوريل، الذي اعتبر أن مصادقة الحكومة الإسرائيلية على إنشاء وحدات استيطانية جديدة مخالف للقانون الدولي وأكد أن جميع الأنشطة الاستيطانية تشكل عقبة أمام تحقيق حل الدولتين، ولفت إلى أن موقف الاتحاد واضح من سياسة الاستيطان في الأراضي الفلسطينية المحتلة وأنه لن يتغير وبأن الاتحاد لن يعترف بأي تغييرات على حدود ما قبل عام ١٩٦٧، بما في ذلك ما يتعلق بالقدس، "بخلاف تلك التي يتفق عليها الطرفان".

وفي الانتهاكات الاسبوعية التي وثقها المكتب الوطني للدفاع عن الأرض فقد كانت على النحو التالي في فترة اعداد التقرير:

القدس: واصلت عائلة المقدسية عائشة مشاهرة من حي الصلعة في بلدة جبل المكبر جنوب القدس المحتلة، هدم منزلها ذاتيا، بعد أن أجبرتها سلطات الاحتلال على ذلك بحجة عدم التراخيص. كما

أخطرت بلدية الاحتلال، بهدم منزل المقدسي ابراهيم مشاهرة، وتبلغ مساحته ١٠٠ متر، وسلمته أوراقا ترغمه على الهدم الذاتي، وإلا سيتكلف دفع ثمن باهظ كلفة الهدم من قبل جرافات الاحتلال، وأجبرت بلدية الاحتلال الشقيقتين محمد وماهر نصار بتفريغ محتويات منزليهما في قرية جبل المكبر، وشرعا بهدمها ذاتياً، بقرار من بلدية الاحتلال بحجة البناء دون ترخيص . ونفذت سلطات الاحتلال، عمليات إحصاء لعدد من ساكني التجمعات البدوية شرق القدس المحتلة، وأحصت مواشيهم وخيامهم وحظائر خمسين عائلة في ثلاثة تجمعات بدوية، وهي "بئر المسكوب واحد" و"بئر المسكوب اثنين" و"وادي سنيسل" وتركز الإحصاء في التجمعات الواقعة بين مستوطنة "معالي أدوميم" ومنطقة الخان الأحمر شرق القدس وسلمت أهالي تجمع أبو نوار إخطارات بهدم منشآت تعود للمواطنين سالم إبراهيم البدور، وإبراهيم سلمان صرايعة،

الخليل: أخطرت سلطات الاحتلال بهدم أربعة منازل مأهولة بالسكان شرق بلدة يطا جنوب الخليل، تعود ملكيتهما للمواطنين: مفضي أحمد ربعي، وفضل أحمد ربعي، وخضر سليمان العمور، وأحمد محمود حمامة، بحجة البناء دون ترخيص. و جرفت قوات الاحتلال يرافقتها عدد من المستوطنين مساحات واسعة من أراضي المواطنين بمدينة الخليل .حيث أقدمت جرافات الاحتلال على تجريف أراض زراعية بمنطقة "خلة العيدة؟ تعود ملكيتها لعدد من المواطنين، عرف منهم، سامر جابر، وفريد جابر، ومحمد سعيد حيث جرفت ما لا يقل عن ٥٠ دونما من أراضيهم، وأن عمليات التجريف تتم بوتيرة متصاعدة في محيط المنازل وقد طالت حقولهم ومزروعاتهم. فيما داهمت قوات الاحتلال وما يسمى الادارة المدنية وسلطة الآثار، أراضي وبيوت بتجمعات مسافريطا، وسلمت إخطارا بوقف العمل في منزل المواطن عادل حمامة و منزل مكون من طابقان بحجة البناء فوق اراضي اثرية وعدم وجود ترخيص للبناء

رام الله: فككت قوات الاحتلال الإسرائيلي بركسا على الشارع الرئيسي المحاذي لمدخل قرية رأس كركر غرب مدينة رام الله يعود للمواطن عماد غانم من قرية كفر نعمة،، واستولت على معداته. بحجة عدم الترخيص.

نابلس: قطع مستوطنون من مستوطنة "رحاليم" المحاذية لقرية يتما ٥٠ شجرة زيتون مثمرة بالمناشير في منطقة الواد الواقع شمال شرق قرية الساوية جنوب نابلس تعود ملكيتها الى المواطن حمد محمود حاكمة كما اقتحمت قوات الاحتلال الاسرائيلي برفقة وزير الآثار في حكومة الاحتلال،، الموقع الأثري في بلدة سبسطية شمال نابلس. وسط إجراءات أمنية مشددة، وأغلقت الموقع أمام المواطنين ومنعت دخولهم للمنطقة.

قلقيلية: تقوم المنطقة الصناعية الاستيطانية "أديرت" بضخ مياهها العادمة ومخلفاتها صوب أراضي المواطنين في كفر لا قف ما أدى إلى اختلاطها مع مياه الأمطار وتلويث التربة . وتتوسع

المنطقة الصناعية الاستيطانية على حساب أراضي قرية كفر لاقف في الآونة الأخيرة، حيث تم تجريف عشرات الدونمات لبناء مصانع إضافية في المكان. كما داهمت قوات كبيرة من جيش الاحتلال الاسرائيلي بلدة كفل حارس شمال سلفيت وفرضت حظر التجوال فيها لتأمين اقتحام المستوطنين لمقامات دينية اسلامية، بزعم أنها مقامات يهودية.

أريحا والأغوار: فككت قوات الاحتلال الإسرائيلي، تسعة مساكن واستولت عليها في بلدة العوجا شمال أريحا تقطنها عدة عائلات من أصل ٧٠ مسكنا مهددة بالإزالة والتفكيك علما أنه جرى إقامتها عبر البلدية وبتمويل من مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الانسانية "أوتشا"، ومؤسسة معاً للتنمية. كما قامت قوات الاحتلال الإسرائيلي بواسطة طائرة "درون" بتصوير مساكن المواطنين وحظائر مواشيهم، في خربة ذراع عواد (المكسر)، بالأغوار الشمالية.

مؤسسة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمؤسسة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من إدارة المؤسسة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي:
ipsbeirut@palestine-studies.org
يمكن تحميل هذه الوثائق أو طبعها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر:
<http://www.palestine-studies.org/ar/>